الاطار التشريعي للمدن الجديدة بالجزائر "مدينة سيدي عبد الله نموذجا"

Legislative Framework for New Cities In Algeria – The New City, "Sidi Abdullah as A Model"

ط/د شباب حميـدة، جامعة سعيدة

hamida.chebabe@univ-saida.dz

تاريخ الإرسال: 2020/03/20 **تاريخ القبول: 2020/03/30**

الملخص:

تبنت الجزائر استراتيجية المدن الجديدة للوصول إلى رفع فعّالية التهيئة العمرانية و مواكبة التطور الحاصل واستجابة لمتطلبات وتحديات التنمية المستدامة، وذلك بعد عدة خطوات متثاقلة حيث أصدرت الجزائر أول قانون يتعلّق بشروط انشاء المدن الجديدة وتهيئتها في 2002، وفي 2006 بدأت ملامح المدن الجديدة تتضح بصدور القانون التوجيهي للمدينة 06-06.

كما تناولنا بالدراسة "مدينة سيدي عبد الله" نموذجا باعتبارها أنشئت بموجب القانون 04-275 لأن تكون نموذجا يُجسد المدينة العصرية والتنظيم الحضري.

الكلمات المفتاحية:

الاطار التشريعي، المدن الجديدة ، المدينة الجديدة سيدي عبد الله

Abstract:

Algeria adopted the strategy of the new cities to increase the effectiveness of the urban development and to keep up with the development in response to the requirements and challenges of sustainable development that was after several steps, where Algeria enacted the first law on the conditions for the establishment and formation of new cities in 2002. And in 2006, the specifications of the new cities began to become clear with the promulgation of Decree No. 06-06 guiding the city.

We also studied the city of "Sidi Abdullah" as a model as it was established to be a model that embodies the modern city and urban organization under law 04-275.

Keywords:

Legislative Framework New Cities, The New City "Sidi Abdullah".

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

مقدمة:

عدم التوزيع العادل والمتوازن للموارد والثروات وفرص الاستثمار بين المدن الجزائرية، أدى بالنتيجة إلى اختلال في الكثافة السكانية بين الشمال و الجنوب من جهة، و بين الأرياف والحضر من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى انتشار غير متوازن للسكان في الإقليم، مما ساعد في تفشي ظاهرة العمران الفوضوي نتيجة الحاجة إلى العقار، وساهم بطريقة غير مباشرة في النزوح الريفي بحثا عن فرص معيشية أفضل، مما خلق فوضى سكانية، و أبطأ عملية التقدم نحو تنمية الإقليم.

إن عملية التنمية في الإقليم مرتبطة بإعادة توازن البنية العمرانية، مع مراعاة مختلف الرهانات الديموغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية و البيئية، و كذا من خلال انشاء سلسلة عمرانية من المدن الجديدة تكون قادرة على رفع فعالية التهيئة العمرانية و مواكبة التطور الحاصل واستجابة لمتطلبات وتحديات التنمية المستدامة.

اتفق العديد من المؤرخين والعلماء أن فكرة المدن بدأت منذ آلاف السنين، فهي لا تعتبر فكرة جديدة أو حديثة المنشأ، ويرجع ذلك أساسا في تدهور المدن الرومانية القديمة بسبب تدهور التجارة وضعف خطوطها مع أوروبا، مما أدى إلى اتعاش مدن لم تكن امتداد للمدن القديمة بل أنها نشأت ككيانات اجتماعية جديدة[1].

أول ظهور فعلي للمدن الجديدة كان في أوروبا، في بداية الثورة الصناعية، أين ازدادت حركة توطين الصناعات و جذب السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الصناعية، مما نتج عنه انشاء التجمعات الجديدة لتكون ذات اكتفاء ذاتي، من حيث فرص العمل والاسكان والخدمات

[1] حفيظي ليليا، المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري–دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07 المدينة الجديدة "علي منجلي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص69

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

اللازمة للعمّال[1]، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، عرفت حركة المدن الجديدة انتعاشا على مستوى أوروبا، إذ ظهرت في بريطانيا ثم فرنسا، هولندا، ألمانيا وايطاليا، و لم تنتقل هذه الحركة إلى الدول العربية إلا في فترة السبعينات كمصر و الإمارات و السعودية[2].

أما في الجزائر فظهور فكرة المدن الجديدة كان في الثمانينات ذات معالم غير واضحة، حيث شكلت المواد من 25 إلى 32 من القانون 87-03 المؤرخ في 27 يناير 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية[3]، الاطار الاستدلالي لتوزيع الأعمال التنموية وتعيين أماكنها على المدى الطويل، حيث تضمن أدوات للتخطيط الشامل والقطاعي والمتمثلة في المخطط التوجيهي وكذا التنمية للبلديات، فكانت هذه الأدوات عبارة عن محرّك للتعمير بالجزائر إضافة إلى الاحتياطات العقارية[4]، إلا أن هذا القانون شهد تناقض بين النظري و التطبيقي، حيث شهدت الجزائر عودة ظاهرة التعمير العشوائي والفوضوي وكذلك زيادة النزوح الريفي نتيجة الفقر وغياب الأمن والاستقرار[5]، مما جعل العمل به فقط إلى غاية مطلع التسعينات، أين تم الغاؤه و اصدار القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير[6]، هنا تبنى المشرع الجزائري توجها ونمطا واستراتيجية جديدة للوقاية، من شأنها ضمان احترام القواعد القانونية في مجال النشاط العمراني، وهذا بوضع حد لظاهرة البناءات الفوضوية، وتحقيق الاستعمال العقلاني للأراضي الحضرية، في محاولة منه لسد النقائص القانونية

[1]YvesChalas: Ville nouvelles et pratiques habitantes, Documentation Française 1998, P 32
[2]Yves Chalas : op cit, P 35
[3] قانون رقم 87-03 المؤرخ في 27 يناير 1987، المتلق بالتهيئة العمرانية، ج ر عدد 05، الصادرة في 28 يناير 1987 (ملغى)
[4]راضية عباس، تهيئة الإقليم والتعمير في التشريع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق، سعيدة، العدد 4، 2012، ص50
فوزي أبو دقة، النمو و التسيير العمراني في مدينة الجزائر، رسالةمقدمةلنيلشهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 1995، [5]ص12
[6]القانون رقم 90-29 المؤرخ في أول من ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم، ج ر عدد 52، الصادرة في الثاني ديسمبر 1990

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

التي وردت في التشريعات السابقة[1]، وهذا بوضع تنظيم أكثر حزما يحدد قواعد شغل العقار الحضري، والتوسيع العمراني من حيث القواعد الموضوعية والاجراءات المتبعة وكذا الجهات الادارية المؤهلة لممارسة عمليات الرقابة[2].

سرعان ما تم تحديد القواعد العامة للتهيئة والتعمير بموجب المرسوم التنفيذي 91-175[3]، ثم تم إنشاء مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير بموجب المرسوم التنفيذي 91-177[4]، و كذا المرسوم 91-178[5] المتضمن مخطط شغل الأراضي، نصوص مفصلة وواضحة أكثر حيث تم من خلالها خلالها بيان مجالات تطبيق أدوات التهيئة والتعمير المتمثلة في كل من مخططات شغل الأراضي والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وتضمنت أيضا الرخص والشهادات العمرانية، كما تناولت الأجهزة المكلفة بممارسة السلطات الممنوحة لها[6]، فكانت محاولة من المشرع الجزائري لإعادة قولبة البنية الحضرية والتهيئة المتوازنة للإقليم الوطني، إلا أن كل هذه التعديلات لم تفي بالغرض ولم تحقق الهدف المنشود، إذ كان يجب وضع سياسة تنموية مستدامة واضحة، تبدأ بوضع مخطط تنموي منسجم يوازن بين الزيادة السكانية والبيئة العمرانية، وتدعيمه بتشريعات قانونية تنظمه وتكفل

[1] نسيمة بلعيدي، الجوانب القانونية لسياسة المدينة والعمران في الجزائر، رسالة مقدمةلنيلشهادةماجستير، كلية الحقوق جامعة قسنطينة 1 ،2013-2014 ،ص18

[2] القانون رقم 91-11، المؤرخ في 27 ابريل 1991، المحدد للقواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، المعدل والمتمم، ج ر عدد21، الصادرة في 8 مايو 1991

[3] المرسوم التنفيذي رقم 91-175 المؤرخ في 28 مايو 1991، المحدد للقواعد العامة للتهيئة و التعمير و البناء ، ج ر عدد 26الصادرة بتاريخ 01 يونيو1991

[4] المرسوم التنفيذي رقم 91-177، المؤرخ في 28 مايو 1991، المحدد لإجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و المصادقة و محتوى الوثائق المتعلقة به ، ج ر عدد62 الصادرة بتاريخ 2005.

[5] المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المؤرخ في 28 مايو 1991، المحدد للإجراءات شغل الأراضي و المصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، ج ر عدد 26، الصادرة بتاريخ 01 يونيو 1991

[6] عبد الكريم بودريوة، اعتبارات بيئية في مخططات التعمير المحلية، أشغال الملتقى الوطني حول: إشكالة العقار الحضري وآثاره على التنمية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، المنعقد يومي 17 و18 فبراير 2013، ص69

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

تنفيذه، وقد بادرت الدولة الجزائرية في اطار سياسة الإقليم والتنمية المستدامة، بوضع أهداف تنموية حددت في القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وكذا القانون 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها[1] أين كان الظهور الحقيقي للمدن الجديدة في الجزائر، من هنا نتساءل في بحثنا هذا عن الإطار التشريعي للمدن الجديدة بالجزائر؟

وللإجابة على هذه الاشكالية نتبع المنهج الجامع بين التحليل والوصف في المحور الأول، الذي نتناول فيه الاطار المفاهيمي للمدن الجديدة، بعدها نتناول مدينة "سيدي عبد الله" كنموذج تطبيقي للمدن الجديدة بالجزائر في المحور الثاني.

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للمدن الجديدة في التشريع الجزائري

بمقتضى القانون 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، بدأت فكرة المدن الجديدة ترى النور في الجزائر، حيث تم بموجبه تعيين موقعها، الذي حُدد في الهضاب العليا والجنوب، واستثناء المدن الكبرى، وفي سنة 2004 تمت المصادقة على القوانين المنشئة لمدن الجيل الأول[2]، وبدأت هذه السياسة تتجسد على أرض الواقع، خاصة بصدور القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 الذي بيّن ملامح المدن الجديدة وحدّد الاطار التشريعي لها، فما مدلول "المدن الجديدة" و ما هي الركائز و المبادئ التي تقوم عليها؟ هذا ما نجيب عنه في النقطتين التاليتين:

أولا: مدلول المدن الجديدة

[1] القانون رقم02-08 المؤرخ في 08 ماي 2002، المتعلق بشروط انشاء المدن الجديدة و تهيئتها، ج ر عدد 34 الصادرة في14 مايو 2002

[2] كريمة كتاف، مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 02-08، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة قسنطينة،2013، ص 14

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

لبيان وتوضيح مدلول المدن الجديدة، لابد من التطرق للتعريف الدولي ومن ثم التعريف الجزائري:

أ- **التعريفات الدولية:** لا يوجد تعريف محدّد لمفهوم "المدن الجديدة" نظرا لاتساعه وتداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى، إذ لا يزال قيد التطور، فقد وُجد ما لا يقل عن 120 تعريفا متنوعا للمدن الجديدة من الخبراء والأكاديميين، ويعود تعدد تعاريف المدن الجديدة لتعدد الاتجاهات التقنية والحركات الاجتماعية التي ساهمت في نشأة هذه المدن.

ومن أهم التعريفات التي قُدمت تعريف الاتحاد الدولي للاتصالات، حيث عرّفها بأنها مدن مبتكرة تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتحسين نوعية الحياة وكفاءة العمليات والخدمات الحضرية والقدرة على المنافسة، وتلبّي في الوقت ذاته احتياجات الأجيال الحالية والقادمة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية[1]، كما أضافت الدكتورة ميسون ابراهيم[2] لهذا التعريف في بحثها أنه لابد أن يؤخذ بالاعتبار الذكاء والاستدامة في آن واحد، حيث أن هذه المدن تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمور أخرى لرفع مستوى المعيشة والخدمات للمواطنين وكذا المنافسة الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة واستخدام الموارد الحالية والحفاظ عليها للأجيال القادمة[3].

[1] الاتحاد الدولي للاتصالات (2019)، تقرير منشور في :
https://www.itu.int/ar/mediacentre/backgrounders/Pages/smart-sustainable-cities.aspx، تم الاطلاع بتاريخ 2020/01/27 على الساعة 14:31

[2] الباحثة الفلسطينية الدكتورة ميسون إبراهيم، باحثة وخبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، حاصلة على دكتوراه في تكنولوجيا المعلومات-المدن الذكية المستدامة، من جامعة بيروت العربية و بالشراكة مع جامعة بورتسموث البريطانية.

[3] مقال منشور في موقع وكالة معا الإخبارية https://maannews.net/Content.aspx?id=945247، اطلع عليه بتاريخ 2020/01/26، على الساعة 09:40

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

ولعل الوصول الى مفهوم حقيقي للمدينة الذكية لابدّ من توفير حلول تقنية متقدّمة تدعم التواصل بين أجزائها المختلفة عن طريق الرّبط التفاعلي بين المباني والمساكن والعقارات على اختلاف أصنافها، والخدمات الادارية والصحية والتعليمية وخدمات النّقل والخدمات الحكومية المتنوّعة، والمجالات الرياضية والترفيهية[1].

ب- التعريف التشريعي: لم يقدم المشرع الجزائري تعريفا ولا تصنيفا قانونيا للمدينة، كما لم يكرس لها اطار تشريعي خاص يعزز مكانتها في المنظومة القانونية، لعدة اعتبارات أهمها[2]:

• أن صدور القوانين المتعلقة باللامركزية يعود لزمن كان منطلق اللامركزية يخضع لاعتبارات أخرى، لم يتسنى لها توقع الوضعية الحالية، مما جعلها في منأى عن الاعتراف القانوني لها.

• أن المدينة لم تشكل مشكل اجتماعي إلا مؤخرا، بسبب المشاكل التي تطرحها على مستوى الاستقرار الاجتماعي وكذا المخاطر السياسية.

• أن المدينة تطرح مشاكل خاصة، حيث أن القوانين المتعلقة باللامركزية تعالج وضعيات قانونية عامة بتطبيق القانون الأساسي لا يمكن أن يراعي الوضعيات المحلية.

ولكن المشرع الجزائري بعد تقدمه بخطوات مهمة لتجسيد المدينة الجديدة، قدم تعريفا لها في المادة الثانية من القانون 02-08 المتعلق بتهيئة الساحل وتثمينه[3] بأنه تُعدّ مدنا جديدة كل تجمع بشري ذي طابع حضري، سواء ينشأ على موقع خال أو يتم تحويل تجمع أحياء سكنية موجودة وفق

[1] عبدالله محمد العقيل، المدن والمباني الذكيّة، مجلة العلوم والتقنية، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، السنة28، العدد 111، مايو 2014، ص7

[2] أمال حاج جاب الله، الاطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر، دار بلقيس للنشر، الدار البيضاء، الجزائر، 2014، ص ص 14-16

[3] القانون رقم 02-02 المؤرخ في 5 فبراير سنة 2002، المتعلق بتهيئة الساحل و تثمينه، ج ر عدد 34، الصادرة بتاريخ 14 مايو 2002، ص 4

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

مخطط وطني مدروس، وتشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي و اقتصادي و بشري حسب إمكانيات التشغيل والإسكان و التجهيز المتوفرة.

كما عرّفها في المادة الثالثة من القانون 06-06[1] بأنها "كل تجمع ذو حجم حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية و اقتصادية و اجتماعية وثقافية".

ويندرج إنشاء المدن الجديدة ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة من أجل إعادة توازن البنية العمرانية التي تهدف إليها أدوات تهيئة الإقليم[2] والمتمثلة في:

- هيئة المدينة الجديدة، والتي تتولى القيام بجميع الأعمال الضرورية لإنجاز المدينة الجديدة.
- مخطط تهيئة المدينة الجديدة، الذي يغطي محيط التهيئة المحدد وتراعى فيه الخصوصيات الثقافية و الاجتماعية للمنطقة.

كما أحاط المشرع المدن الجديدة بركائز ومبادئ تقوم عليها نتناولها في النقطة الموالية.

ثانيا: المبادئ التي جاء بها قانون المدينة

جاء القانون التوجيهي للمدينة 06-06 بأحكام خاصة ترمي إلى تعريف عناصر سياسة المدينة، و ذلك في اطار تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، حيث يتم تصميم و إعداد سياسة المدينة وفق مبادئ أساسية ذكرت في المادة الثانية من القانون المذكور سالفا، و المتمثلة في النقاط التالية[3]:

- **التنسيق و التشاور**: المبدأ الأساسي هو التحكيم المشترك بين مختلف القطاعات والفاعلين المعنيين في تحقيق سياسة المدينة بصفة منظمة ومنسجمة.

[1] القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج ر عدد15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006، ص18

[2] المادة 03 من القانون رقم 02-02، المرجع السابق، ص5

[3] المادة 2 من القانون رقم 06-06 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة، المرجع السابق

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

- **اللاتمركز:** هو اسناد المهام و الصلاحيات القطاعية إلى ممثلي الدولة على المستوى المحلي.

- **اللامركزية:** حيث تكتسب الجماعات الإقليمية سلطة ومهام وصلاحيات بقوة القانون.

- **التسيير الجواري:** وذلك باشراك المواطن سواء بصفة مباشرة أو عن طريق الجمعيات، في تسيير البرامج المتعلقة بمحيطه المعيشي، وتقدير وتقييم ذلك.

- **التنمية البشرية:** إذ يعتبر الإنسان المصدر الأساسي للثروة و الغاية من كل تنمية.

- **التنمية المستدامة:** من خلال تلبية الحاجات الآنية دون رهن حاجات الأجيال القادمة.

- **الحكم الراشد:** أن تهتم الإدارة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في اطار الشفافية.

- **الإعلام:** حصول المواطنين بصفة دائمة على كل المعلومات المتعلقة بمدينتهم.

- **الثقافة:** أن تشكل المدينة فضاء للإبداع والتعبير الثقافيين.

- **المحافظة على المدينة:** وذلك بحماية وصيانة الأملاك المادية و المعنوية للمدينة.

- **الإنصاف الاجتماعي:** يشكل التضامن والتماسك الاجتماعي عنصر أساسي لسياسة المدينة.

المحور الثاني: مدينة سيدي عبد الله "نموذجا"

نعرض في هذا المحور مجهودات الحكومة الجزائرية والنجاحات التي تحققت في هذا النموذج، وكذا التحديات التي تواجهها في انجاز وتجسيد مخطط المدينة الجديدة:

1- بطاقة تعريفية بالمدينة الجديدة "سيدي عبد الله"

تقع المدينة الجديدة "سيدي عبد الله" على بُعد 25 كلم من الجزائر العاصمة، أنشئت المدينة الجديدة "سيدي عبد اللّه" بموجب المرسوم التنفيذي 04-275[1]، حيث جاءت في المادة الثانية منه

[1] المرسوم التنفيذي 04-275المؤرخ في 05 سبتمبر 2004، المتضمن انشاء المدينة الجديدة لسيدي عبد الله، ج ر رقم56، المؤرخة في 05 سبتمبر 2004، ص3

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

أنه "تقع المدينة الجديدة لسيدي عبد الله بولاية الجزائر على أقاليم بلديات: المعالمة، الرحمانية، زرالدة و الدويرة، فهي تتربع على مساحة 7000 هكتار، منها 3000 هكتار للتعمير، أي ما يمثل نسبة 42،86 ٪، و4000 هكتار من المساحات الخضراء و الغابات المحمية وهو ما يمثل نسبة 14،86 ٪، وتتوفر على جميع المرافق الضرورية في مجال التعليم العالي والتربية والصحة وفضاءات الألعاب والتسلية[1]، تم التصريح بالمنفعة العامة لعمليات الانجاز المتعلقة بها في 2008، و دُشنت في الحادي عشر من شهر ديسمبر العام 2016، لأن تكون نموذجا يُجسد المدينة العصرية والتنظيم الحضري، إذ ترغب السلطات العمومية في جعل "سيدي عبد الله" مدينة ذكية ومتكاملة لتكون مثالا يُحتذى به في انجاز باقي المدن الأربعة الجديدة (بوعينان، بوغزول، حاسي مسعود والمنيعة) التي أنشئت تنفيذا للاستراتيجية التي شُرع فيها مع صدور قانون المدن الجديدة في 2002 بهدف استحداث فضاءات عمرانية منسجمة ومتحكم فيها، حيث صرّح وزير السكن والعمران والمدينة آنذاك أن مدينة سيدي عبد الله هي أول نموذج لمدينة ذكية تُنجز منذ الاستقلال، حيث تتوفر على أقطاب صناعية و تكنولوجية بأحدث المواصفات العالمية[2].

[1] مقال منشور في موقع المرصد الجزائري https://marsadz.comبتاريخ 12 ديسمبر 2016، ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27 جانفي 2020 على الساعة 13:15

[2] موقع جزايرس الإخباري، https://www.djazairess.com/aps/437285 ، اطلع عليه بتاريخ 27 جانفي 2020، على الساعة 16:20

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

مخطط تهيئة المدينة الجديدة سيدي عبد الله

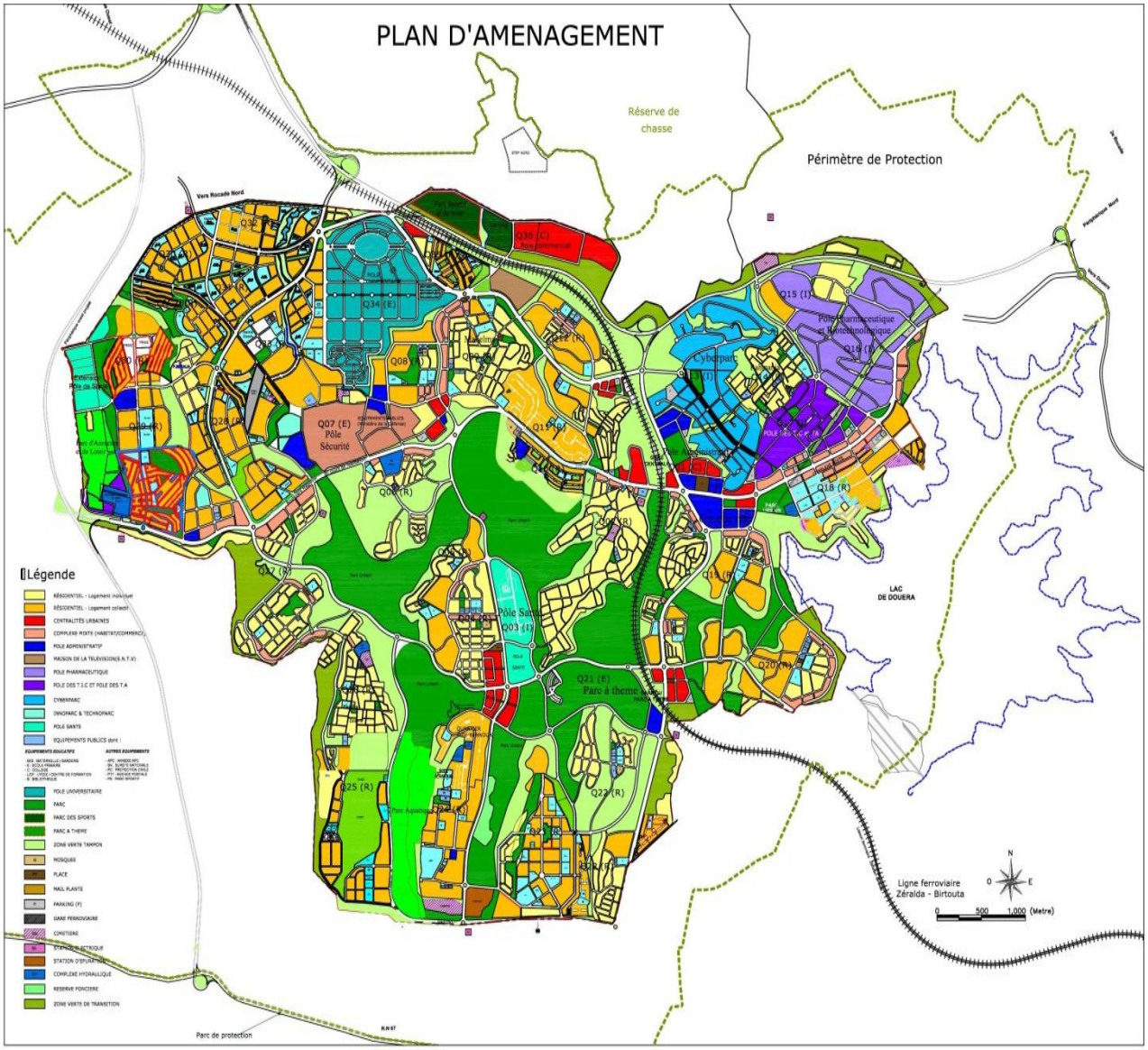

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

المخطط الحضري لمدينة "سيدي عبد الله"

المخطط بتقنية ثلاثية الأبعاد

يتضمن المخطط العام 27 حيا سكنيا، بُرمجت مشاريع انجاز حوالي 54 ألف وحدة بمختلف الصيغ السكنية.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

إن الملاحظ لمدينة "سيدي عبد الله" يرى التنوع الحضري والمعماري فيها، وهو ما يخوّلها لأن تكون مدينة ذكية تُلبي كافة احتياجات المواطنين.

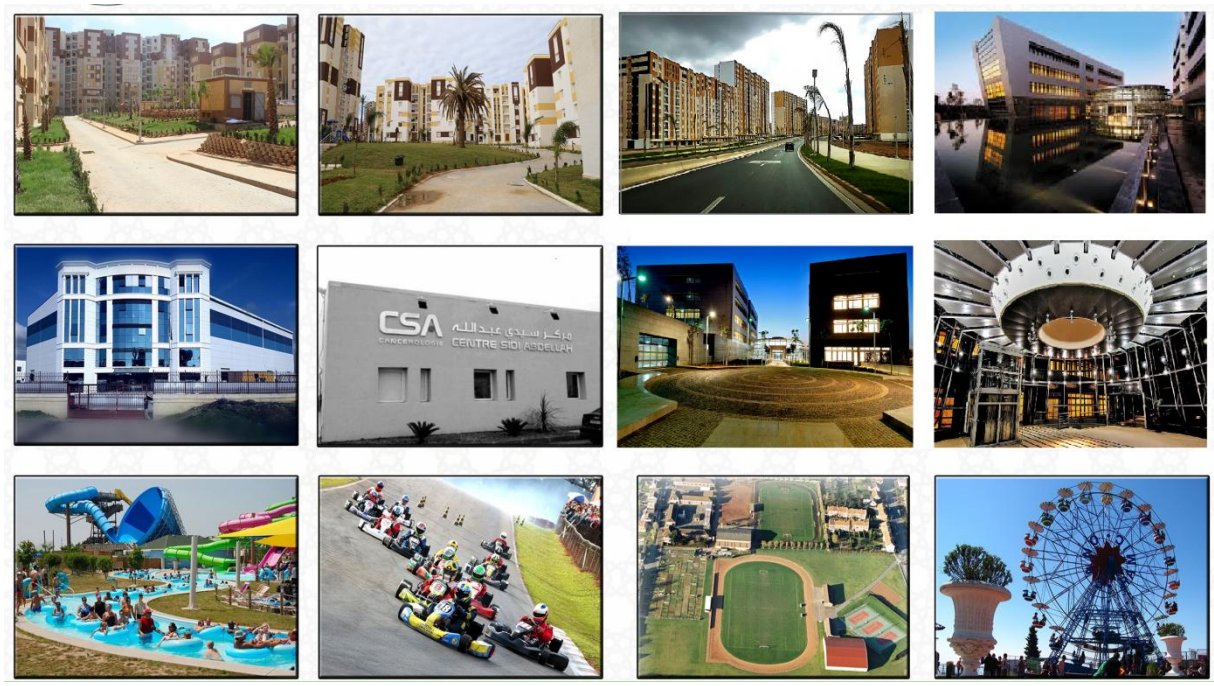

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

إلا أن مخطط التهيئة يشهد الكثير من العراقيل، تعدّد بين تهاون المؤسسات والفاعلين المعنيين في أداء مهامهم، وعدم وقوف السلطات العمومية على نسبة انجاز المشاريع بشكل دوري، هذا والتمويل المالي يشكل أيضا أحد أهم التحديات.

ففي قطاع الصحة، القطب الصحي المخطط له (51 هكتار)، الذي أُعلن عنه، أنه سيتوفر على آخر التكنولوجيات المتطورة من حيث التجهيزات، لاسيما بالأشعة و غيرها، حسب ما صرح به مسؤولون عن هذا المركز، حيث أكدوا على توفير تقنيات تم تطويرها في الولايات المتحدة واليابان، وستكون الجزائر أول من يستخدمها في افريقيا، إذ أُعلن آنذاك أن عملية التسليم تكون في منتصف شهر ديسمبر من العام 2016[1]، إلا أن هذا المركز تأخر كثيرا في أشغاله و انجازه، كما تم العمل على استكمال مركز آخر خاص بالأمومة والطفولة، مختص في النشاطات الطبية الجراحية وقطب للعلاج وإعادة التأهيل.

أما القطب الصيدلاني و البيوتكنولوجي الواقع على المدخل الشرقي للمدينة الجديدة، فيتوفر على فضاءات حياة ومواقع تكنولوجية ومخابر للأبحاث الصيدلانية والبيوتقنية وصناعة الأدوية، كما يتربع على مساحة 184 هكتار على 42 مشروع، منها أربعة (4) طور النشاط و خمسة (5) أخرى طور الانجاز، ومن الملحوظ أنه إلى غاية يومنا هذا لا يزال "طور الانجاز".

كما يعاني سكان الأحياء بالمدينة من نقص العيادات متعددة الخدمات، مما يخلق صعوبة للتنقل لمستشفى زرالدا، و كذا نقص خطوط النقل بين الأحياء التي تسهل عليهم مشقة التنقل.

هذه الأخيرة هي مشكل يؤرق أولياء التلاميذ الذين تبعد مدارسهم عن مقر سكناهم، إلا أنه بداية هذه السنة تم تدشين مدرسة ابتدائية وأخرى متوسطة، على أن يتم تدشين باقي المدارس قبل الدخول الدراسي القادم.

[1] موقع المرصد الجزائري، مقال منشور بتاريخ 2016/12/12 نقلا عن وكالة الأنباء الجزائرية www.marsadz.com، اطلع عليه بتاريخ 29 جانفي 2020 على الساعة 09:10

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

فيما يخص قطاع النقل في المدينة وعملا على فك العزلة عنها، فقد تم انشاء محطة قطار سيدي عبد الله ضمن سهل متيجة، و تنطلق منها أنواع عديدة من القطارات على اختلاف درجاتها إلى جميع نواحي العاصمة (الشكل المبين أدناه)

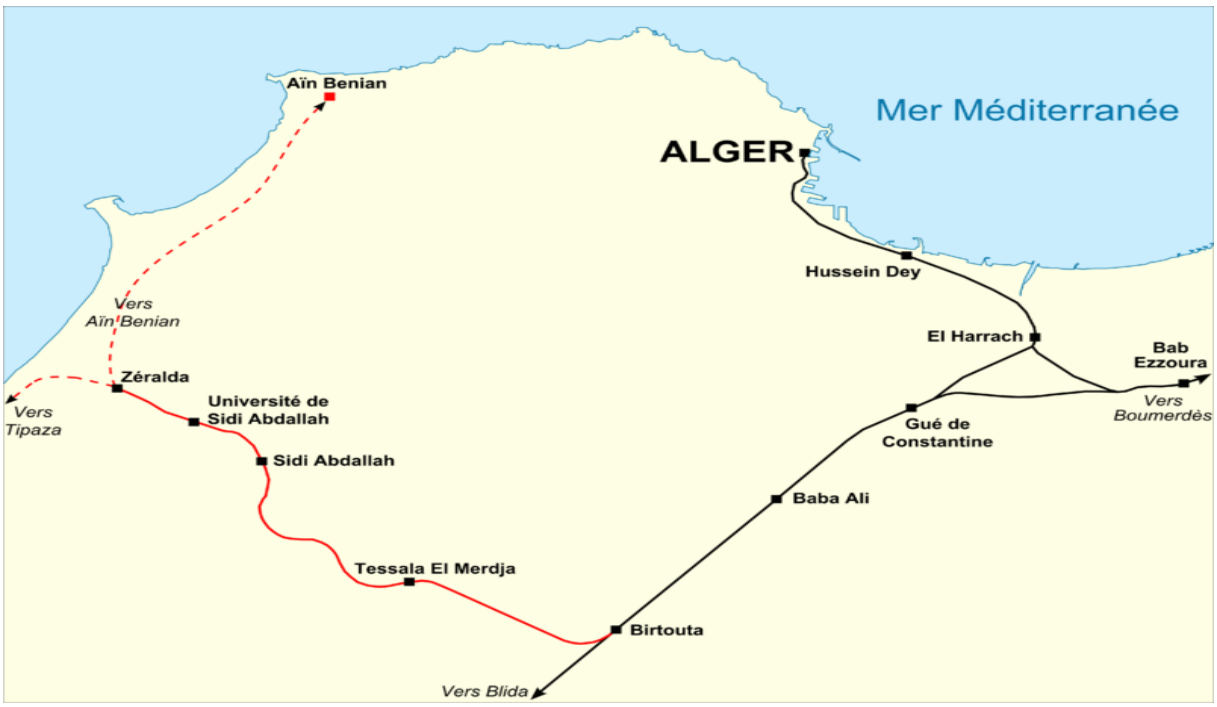

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

إضافة إلى ثلاث محطات أخرى في كل من التجمعات السكنية الكبرى بها مثل محطة قطار جامعة سيدي عبد الله (الصورة الأولى)، ومحطة قطار زرالدة (الصورة الثانية)

الصورة 1

الصورة 2

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

ورغم ما أنجز في هذا المجال لا يزال قطاع النقل يشهد عجزا صارخا،ففيما يخص وسائل النقل بين أحياء المدينة الجديدة، فقد أوضحت مؤخرا السلطات المعنية أنه سيتم عقد اجتماع تنسيقي مع وزارة الأشغال العامة والنقل بهدف فتح خطوط جديدة لتدارك العجز المسجل.

وفي مطلع هذا العام تم انطلاق أشغال تهيئة الطريق الرابط بين مستشفى زرالدة والمدينة الجديدة سيدي عبد الله، وكذا الطريق السريع بين زرالدا و سيدي عبد الله[1].

وعن القطب الجامعي الجديد بالمدينة، الذي سيوفر 20 ألف مقعدا بيداغوجيا و 11 ألف سريرا، والمؤلف من خمس كليات، لكليات الخمس للمجموعة هي: كلية الإعلام والاتصال ، كلية العلوم الطبيعية والحياتية ، كلية علوم الأرض ، كلية الهندسة المعمارية وكلية العلوم التطبيقية بالإضافة إلى مكتبة مركزية ومختبر أبحاث ومطاعم وقاعات مؤتمرات. أين تم تسجيل تأخر كبير في المشروع إذ كان يفترض تسليمه منذ سنتين إلا أن نسبة التقدم وصلت 55 بالمائة، وقد قام والي ولاية العاصمة هذا الشهر (جانفي 2020) بتوجيه تعليمات صارمة للقائمين على المشروع لتسريع وتيرة الأشغال، من أجل تسليمه قبل الدخول الجامعي سبتمبر 2020.

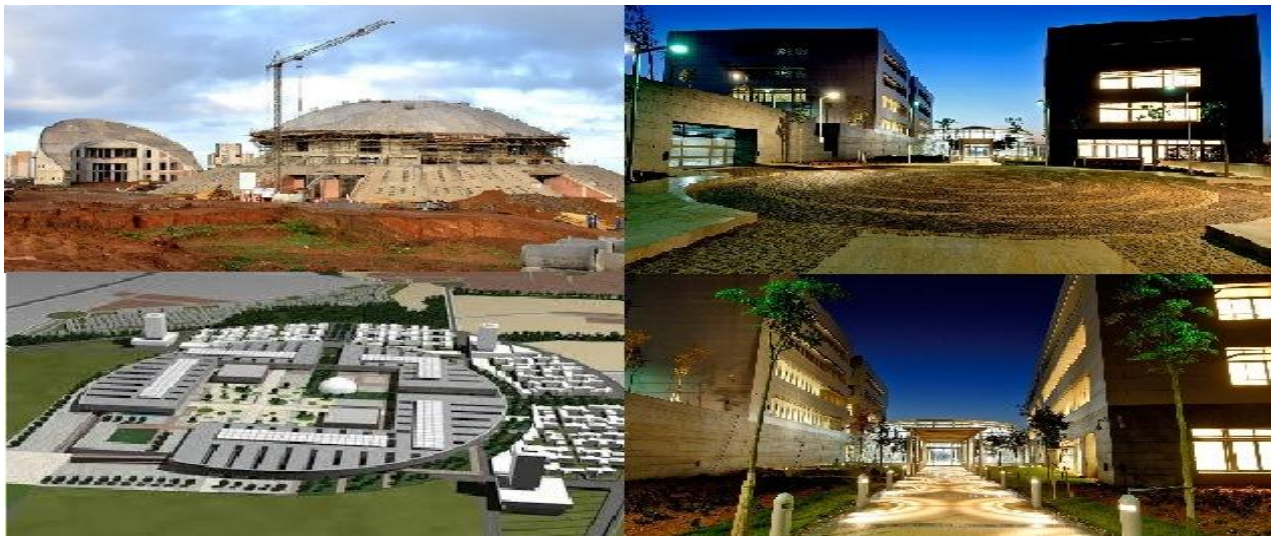

[1] موقع وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ 2020/01/12، http://www.aps.dz/، اطلع عليه بتاريخ 29 جانفي 2020 على الساعة 14:15

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

كما تعتبر الحظيرة التكنولوجية بمدينة سيدي عبد الله الجزء الأهم الخاص بالأعمال الجديدة والمتطورة، وهي تمتد على مساحة 110 هكتار،تم بناؤها بتقنيات حديثة وفق معايير دولية، وتتوفر على جميع هياكل البحث و التطوير، حيث تم تسليم برجين للأعمال في العام 2008، وحاضنة تعمل على مرافقة أصحاب المشاريع الناشئة، مساحتها 9800 م^2 وقد تم تسليمها في 2009[1].

أما عن الاتصالات، فقد سارعت اتصالات الجزائر في بداية تدشين المدينة إلى ربط حي 11 ديسمبر 1960 المتواجد بمدينة سيدي عبد الله بشبكة الانترنت و الهاتف الثابت، وتتواصل العملية إلى غاية استكمال جميع المسجلين، وكذا من ناحية تزويدها بخدمة الانترنت العمومية المجانة عن طريق "الويفي" الذي يبلغ تدفقه 100 ميغا في الثانية[2]، إلا أنه إلى اليوم لم يتم استكمال هذه العملية، فقد اشتكى سكان المدينة الجديدة كثيرا من تأخر استجابة اتصالات الجزائر لطلباتهم لايصال شبكة الانترنت وخدمة الهاتف النقال إليهم والتي جاوزت السنة دون رد.

[1] وسيلة بوراس، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، المجلد9، العدد4، ديسمبر 2018، ص122

[2] موقعجريدة الموعد اليومي الإخباري، مقال منشور في 2016/12/25، https://elmaouid.com/ ، اطلع عليه بتاريخ 29 جانفي 2020 على الساعة 17:30

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

هذا وأن البديل الوحيد هو شبكة الجيل الرابع للهواتف المحمولة، و هي تعد سيئة بسبب ضعف تغطية الشبكة[1].

ولأنه من مبادئ المدن الجديدة الحفاظ على الطابع الاجتماعي والثقافي لسكان المنطقة، فإنه تم انجاز ثلاث مساجد في انتظار تسليمهما بالكامل في وقت قريب.

كما أن باعتبار مدينة سيدي عبد الله مدينة ذكية فهي تعتمد على آخر التكنولوجيات من حيث تسيير النفايات المنزلية وحماية البيئة، إلا أن عزوف المستثمرين في المدينة يحول دون اكمال هذه العملية.

ولابد أن نشير أن المدينة الجديدة تتوفر على مركز للتسلية و الترفيه مع حظائر للألعاب المائية، كذا مضامير لسباق السيارات والدراجات النارية ومراكز لرياضة الفروسية، وقاعات

[1] زموش.س، موقع جريدة الرائد اليومية الإخبارية، مقال منشور بتاريخ 2018/11/03، http://elraaed.com/ ، اطلع عليه بتاريخ 29 جانفي 2020 على الساعة 19:12

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

وملاعب رياضية، وإن بعضها غير مكتملة الانجاز، لكنها تُؤكد على الطابع الذكي الذي تمشي عليه المدينة الجديدة سيدي عبد الله.

خاتمة:

تبنت الجزائر مشروع المدن الجديدة وأقرته وأطرته تشريعيا منذ العام 2002، بهدف الحصول على نموذج بيئي نظيف، صحي ومستدام، وبيئة اجتماعية أكثر تطورا في كل الميادين، العلمية، الصحية، الاجتماعية، الاقتصادية والتكنولوجية، و ذلك من خلال توفير كل الإمكانيات و الموارد اللازمة للتقدم بهذا المشروع الذي يتطلب عناية خاصة و اجراءات محددة ودعما ماليا مناسبا، فعدم اكتمال الكثير من الأشغال تشكل نقصا في الحاجات العامة للسكان، مما يؤثر عليهم وعلى ظروف معيشتهم.

كما أن هذه المدن لم تتوفر على معدات الطاقة الطبيعية المتجددة (طاقة الرياح والطاقة الشمسية) ولا رسكلة النفايات وغيرها، ولا حتى اعادة استعمال مياه الأمطار، إذ هي أساس المدن المستدامة التي تقوم عليها المدن الذكية.

النتائج إلى غاية اليوم جاءت عكس التوقعات، حيث نجد أن المدينة الجديدة "سيدي عبد الله" تُعاني في مختلف قطاعاتها من مشاكل تُعاني منها جُل المُدن الجزائرية، لكن يكمن الفارق في امتلاك المدن الجديدة تأشيرة المرور إلى العالم الذكي وينقصها فقط (جواز سفر) ، من هنا نقدم بعض التوصيات للحكومة الجزائرية لمواصلة انجاح هذا المشروع، تتمثل في:

• فرض رقابة شديدة على أعمال التهيئة ومتابعة انجاز المشاريع بصفة دائمة، مع فرض عقوبات صارمة على المتهاونين في العمل.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

• العمل على جذب المستثمرين، والمتعاملين الاقتصاديين، من خلال إعادة تكييف الاطار التشريعي وتخفيض الضرائب، والترويج أكثر لصورة المدن الجديدة لجذب اهتمام الشركات الأجنبية، التي تعتبر الممول الأهم للمشاريع الاقتصادية التنموية في المدن الذكية.

• خلق آليات لجذب عدد أكبر من أصحاب المشاريع، لاسيما خريجي الجامعات وأصحاب الشهادات المؤهلين لخلق مؤسسات ناشئة.

• العمل على تحسيس سكان هذه المدن بأنهم شركاء و عنصر فعال في انجاح المشروع، والذي هو أحد مبادئ المدن الجديدة.

• الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مما يساعد في تمويل المشاريع التنموية.

قائمة المراجع والمصادر

النصوص التشريعية:

• القانون رقم 87-03 المؤرخ في 27 يناير 1987، المتلق بالتهيئة العمرانية، ج ر عدد 05، الصادرة في 28 يناير 1987 (ملغى)

• القانون رقم 90-29 المؤرخ في أول من ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم، ج ر عدد 52، الصادرة في الثاني ديسمبر 1990

• القانون رقم 91-11، المؤرخ في 27 ابريل 1991، المحدد للقواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، المعدل والمتمم، ج ر عدد21، الصادرة في 8 مايو 1991

• القانون رقم 02-02 المؤرخ في 5 فبراير سنة 2002، المتعلق بتهيئة الساحل و تثمينه، ج ر عدد 34، الصادرة بتاريخ 14 مايو 2002

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

• القانون رقم02-08 المؤرخ في 08 مايو 2002، المتعلق بشروط انشاء المدن الجديدة وتهيئتها، ج ر عدد 34 الصادرة في14 مايو 2002

• القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج ر عدد15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006

النصوص التنظيمية:

• المرسوم التنفيذي رقم 91-175 المؤرخ في 28 مايو 1991، المحدد للقواعد العامة للتهيئة والتعمير و البناء ، ج ر عدد 26 الصادرة بتاريخ 01 يونيو 1991.

• المرسوم التنفيذي رقم 91-177، المؤرخ في 28 مايو 1991، المحدد لإجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و المصادقة و محتوى الوثائق المتعلقة به ، ج ر عدد 62 الصادرة بتاريخ 2005.

• المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المؤرخ في 28 مايو 1991، المحدد للإجراءات شغل الأراضي و المصادقة عليه و محتوى الوثائق المتعلقة به، ج ر عدد 26، الصادرة بتاريخ 01 يونيو 1991

• المرسوم التنفيذي 04-275 المؤرخ في 05 سبتمبر 2004، المتضمن انشاء المدينة الجديدة لسيدي عبد الله، ج ر عدد 56، المؤرخة في 05 سبتمبر 2004

الكتب العلمية:

• أمال حاج جاب الله، الاطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر، دار بلقيس للنشر، الدار البيضاء، الجزائر، 2014.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

الرسائل العلمية:

• أبو دقة فوزي ، النمو و التسيير العمراني في مدينة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 1995

• بلعيدي نسيمة ، الجوانب القانونية لسياسة المدينة والعمران في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق جامعة قسنطينة 1 ،2013-2014

• حفيظي ليليا، المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري–دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07 المدينة الجديدة "علي منجلي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009

• كتاف كريمة ، مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 02-08، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق جامعة قسنطينة،2013

المقالات العلمية:

• العقيل عبدالله محمد ، المدن والمباني الذكيّة، مجلة العلوم والتقنية، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، السنة28، العدد 111، مايو 2014 .

• بوراس وسيلة ، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، المجلد9، العدد4، ديسمبر 2018.

• عباس راضية ، تهيئة الإقليم والتعمير في التشريع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق، سعيدة، العدد 4، 2012.

المداخلات العلمية:

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

• بودريوة عبد الكريم ، اعتبارات بيئية في مخططات التعمير المحلية، أشغال الملتقى الوطني حول: إشكالة العقار الحضري وآثاره على التنمية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، المنعقد يومي 17 و18 فبراير 2013

المواقع الالكترونية:

• موقع الاتحاد الدولي للاتصالات،

https://www.itu.int/ar/mediacentre/backgrounders/Pages/smart-sustainable-cities.aspx

• موقع المرصد الجزائري https://marsadz.com

• موقع جريدة الموعد اليومي الإخباري https://elmaouid.com

•موقع جريدة الرائد اليومية الإخبارية http://elraaed.com/

•موقع جزايرس الإخباري، https://www.djazairess.com/aps/437285

•موقع وكالة الأنباء الجزائرية، http://www.aps.dz/

المراجع باللغة الأجنبية:

• Yves Chalas: Ville nouvelles et pratiques habitantes, Article,les annales de la recherche urbaine N°81,univ Pierre Mendes, Grenoble, France, 1998

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564